

ظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في بهاتين النخيل في محافظة البصرة

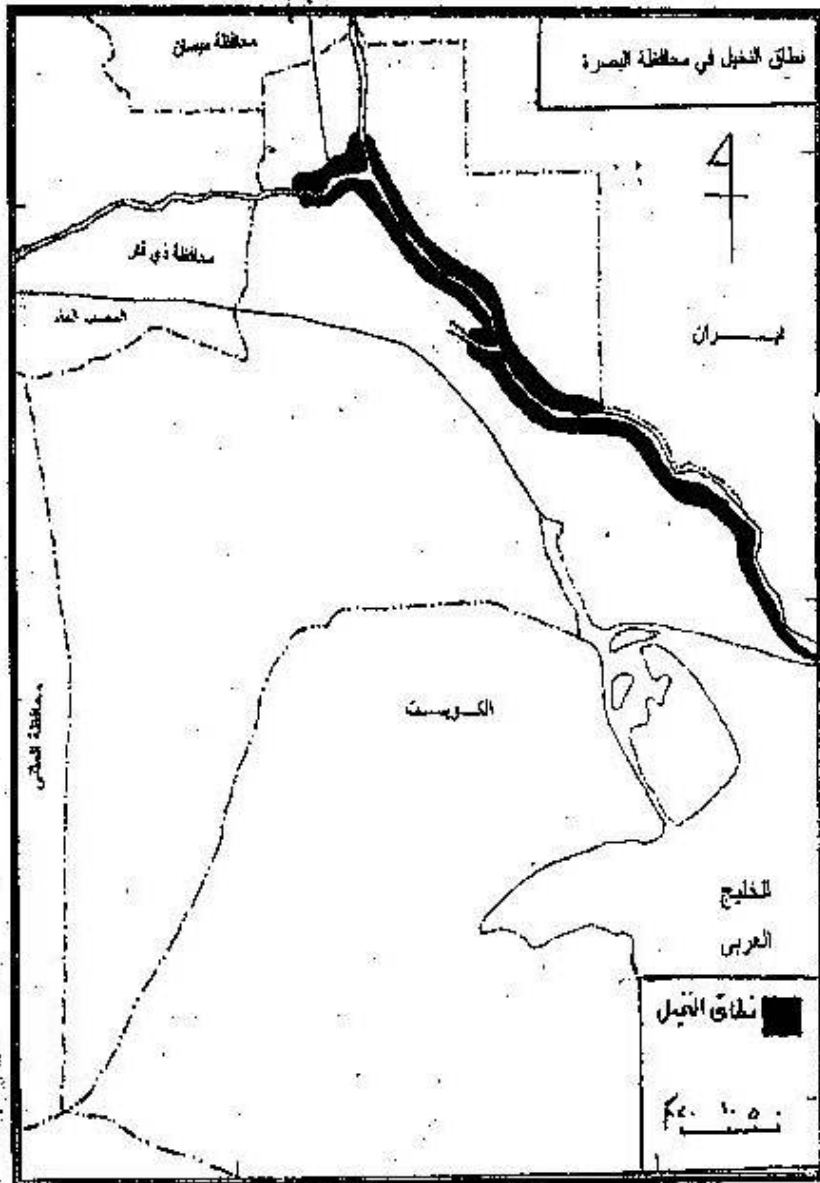
المدرس الدكتورة
كفاية عبدالله عباس
كلية التربية/جامعة البصرة

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد رمضان محمد
كلية التربية/جامعة البصرة

المقدمة

إن أي تطور فعال في قطاع الزراعة لابد وأن يعتمد في الأساس على مايتاح له من الأيدي العاملة الشابة في الريف والتي يستند إليها عملية تنفيذ سياسة التنمية الزراعية باعتبارها العنصر الأساسي في العملية الانتاجية ودعامتها الرئيسية. إلا إن الريف العراقي يشهد منذ مدة طويلة تسرب أعداد كبيرة من أبنائه من العمل الزراعي نحو الأعمال غير الزراعية سواء صاحب ذلك هجرة من الريف إلى المدن أم . إن انخراط عدد معين من أبناء الريف للعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من مجالات العمل في الريف أو المدينة أمرا ضروريا في بلد يسير باتجاه التصنيع مثل العراق، وإذا ما عوض الفقد من هذه القوى العاملة

خريطة (١)



اثر التدهور الذي أصاب زراعة النخيل وإنتاج النمرور في جميع مناطقها في القطر ومنها محافظة البصرة، فلم يشرع عام ٢٠٠٠ حتى بلغت أعداد النخيل في هذا النطاق (٢٧٩٥٠٠٠ نخلة^(١)). وهذا يعني فقدان نطاق النخيل في المحافظة ما مقداره (٢٩٢٠٥٠٠٠ نخلة) خلال المدة ١٩٥٢-٢٠٠٠. ويقف وراء هذه الظاهرة أسباب عديدة كان من بينها التناقص في القوى العاملة بقطاع زراعة النخيل وإنتاج النمرور.

استند البحث في استقصاء الحقائق على المعلومات والبيانات التي جمعت من الدراسة الميدانية التي شملت على توزيع (٣٧٨) استمارة استبيان، يمثل هذا العدد عدد العوائل الريفية في (١٠) قرى اختيرت بشكل عشوائي من الوحدات الادارية المنتجة للنمرور باستثناء قضاء الفلوة، وبواقع قربتين من كل وحدة إدارية خارطة (٢) والمقابلات مع عدد من طلبة المرحلة الثانوية، وملوك البساتين والفلاحين، إضافة الى المعلومات والبيانات من الدوائر ذات العلاقة .

حجم القوى العاملة الريفية :

لا يمكن النظر إلى الأيدي العاملة الريفية بمنأى عن إعداد سكان الريف وتركيبهم، فالسكان مصدر القوى العاملة، إما تركيبهم فهو بمثابة المتظار الذي من خلاله يكشف النقاب عن حجم المعروض من قوة العمل في السوق^(٥) .
لذلك سنعالج هاتين الفقرتين تباعا .

لإبراز التغيرات التي طرأت على حجم سكان الريف ونموهم في الوحدات
الإدارية المنتجة للتغور في محافظة البصرة خلال التعدادات الثلاثة (١٩٧٧،
١٩٨٧، ١٩٩٧) يمكن الاستعانة بالجدول (١).

يلاحظ من الجدول (١) أن معدل النمو السنوي لسكان الريف في الوحدات
المشمولة بالدراسة خلال المدة الأولى (١٩٧٧-١٩٨٧)، بلغ (١,١٩ %). ويقبل
هذا المعدل عن مثيله خلال المدة السابقة (١٩٦٥-١٩٧٧) البالغ (٢,٩ %). ويعزى
هذا الهبوط الحاد للحرب العراقية - الإيرانية للمدة (١٩٨٠-١٩٨٨)، وما آلت إليه
من الفراغ قسري لسكان بعض المناطق في اقلية أبي الخصيب وشط العرب
والقرنة، إلا أن هذا المعدل لم يكن على وتيرة واحدة لجميع الوحدات الإدارية، لذلك
يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :-

المجموعة الأولى :- وتشمل الوحدات الإدارية التي سجلت معدل نمو موجب
وهي البصرة والمدينة وشط العرب إذ بلغ (١,١ %، ٩,١ %، ١,٣ %) لكل منها على
التوالي .

المجموعة الثانية :- وتشمل الوحدات الإدارية التي سجلت معدل نمو سالب
وهي القرنة وأبي الخصيب، إذ بلغ (- ٣,٥ %، - ١,١ %) لكل منهما على
التوالي .

علاوة على معدل النمو للارتفاع خلال المدة الأخيرة (١٩٨٧-١٩٩٧) ليصل إلى

(٢,٤٧ ٪)، جاءت هذه الزيادة من عودة للكثير من السكان الى مناطق سكنهم على اثر لنتهاء الحرب المذكورة، اضافة الى الزيادة الطبيعية. وتباين هذا المعدل بين الوحدات الادارية، فقد سجل ارتفاعا واضحا في بعضها خاصة لبي الخصيب،

جدول (١)

عدد سكان الريف ومعدل نموهم في الوحدات الادارية المنتجة للتمور في

محافظة البصرة للسنوات ١٩٧٧/١٩٨٧/١٩٩٧

الوحدة الادارية	التعدادات			معدل النمو(%)	
	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	١٩٧٧-١٩٨٧	١٩٨٧-١٩٩٧
البصرة	٣٩٤٥٧	٤٤١٥٣	٦٤٢٠٦	١,١٣	٣,٨١
القرنة	٥١٠٩٤	٣٥٤٩٨	٧٩٢٣٢	٣,٥٧	٨,٣٦
المدينة	٣٥٧٠٦	٨٥٣٩٦	٥٨١٨١	٩,١١	٣,٧٦
شط العرب	١٣٦٩٦	١٥٦١٥	١٩٩٤٤	١,٣١	٢,٤٧
ابي الخصيب	٢٠٦٧٠	١٥٩	٩٤٢٦	٥١,١٧	٥٠,٤١
المجموع	١٦٠٦٢٣	١٨٠٨٢١	٢٣٠٩٨٩	١,١٩	٢,٤٧

المصدر :

- ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإحصاء [نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (محافظة البصرة) بغداد ، ١٩٧٨ ، جدول رقم ٢٢ ، ص ٢٢
- ٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإحصاء نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ ، (محافظة البصرة) بغداد ، ١٩٨٨ ، جدول رقم ٢٢ ، ص ٨١ .
- ٣- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي لإحصاء النتائج الاولى للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، (محافظة البصرة) بغداد ، ٢٠٠١ ، جدول رقم ٢١ ، ص ٢٥ .

والقرنة حيث بلغ (٥٠,٤ %، ٨,٣ %) لكل منهما على التوالي وذلك لعودة أكثر سكانهما بعد انتهاء الحرب، بينما اختلفت الصورة بالنسبة لقضاء المدينة فقد سجل معدل نمو سالب بلغ (- ٣,٧ %) وهذا يعكس الهجرة الخارجة منه الى بقية الوحدات الادارية خاصة قضاء القرنة بعد استقرار الاوضاع في مناطقهم .

ويكشف لنا التركيب العمري لسكان الريف ضمن نطاق النخيل ان فئة متوسطي السن (١٥-٦٤ سنة) التي تمثل اساس القوى البشرية في المجتمع والدعامة الاساسية في بناء الاقتصاد الوطني، تشكل نصف السكان تقريبا حيث بلغت نسبتها (٤٨,٩ %)، وتوزعت النسبة الباقية على فئتي صغار السن (اقل من ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فاكثراً)

بواقع (٤٧,٧ %)، و (٣,٤ %) لكل منهما على التوالي من مجموع السكان^(١). وتعكس هذه النسبة ان نسبة السكان الذين هم في سن العمل عالية في الريف .

وكان للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطر خلال (١٦) سنة الاخيرة دفعت ببعض العوائل الريفية الى دفع ابنائها الى سوق العمل في الريف او في المناطق الحضرية القريبة من مناطق سكناهم، كما ادت للظروف ذاتها الى ممارسة عدد لا بأس به من الفئة الاخيرة وخاصة المتقاعدين منهم العمل بسبب تدني الرواتب التقاعدية، او ان بعضهم كان يزاول العمل الزراعي واستمر في عمله حتى

تجاوزهم السن المذكور، وهكذا دخلت بعض افراد الفئتين اعلاه الى ميدان العمل وتوزعت بنسب متفاوتة على الانشطة الاقتصادية المختلفة .

وتحتل دراسة التركيب الاقتصادي اهمية كبيرة، فارتفاع نسبة العاملين في أي نشاط اقتصادي معين يعكس اهمية تلك النشاط في حياة المجتمع. ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الامر معرفة السكان ذوي النشاط الاقتصادي، وهم الافراد الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع والخدمات، ويشمل القادرين على العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة^(٧). ويطلق عليهم القوى العاملة او السكان العاملين وتتراوح اعمارهم بين (١٥ - ٦٥ سنة) في الغالب، وهنا ينبغي التفريق بين مفهومي القوى العاملة والسكان في سن العمل، لان كثير ممن هم في سن العمل لا يعدون ضمن القوى العاملة كالمقعدين ومعظم ربوات البيوت والطلبة وغيرهم، فلي حين ان كثير ممن هم ليس في سن العمل ولكنهم يعملون ويعدون ضمن القوى العاملة كبعض صغار السن والمسنين الذين تجاوزوا سن العمل وما زالوا يعملون^(٨). يلاحظ من الجدول (٢)، ان (٨٩,٨٣ %) من مجموع القوى العاملة الريفية تعمل خارج القطاع الزراعي. موزعين على مختلف الانشطة، استقطب قطاع للخدمات النسبة العظمى منهم (٢٦,٧٤ %)، وجاء قطاع البناء والتشييد بالمرتبة الثانية، اذ بلغت نسبة العاملين فيه (٢٣,١٠ %)، واحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة في الاهمية النسبية (١٩,٥٤ %). اما بقية الانشطة غير الزراعية

فتراوحت اهميتها النسبية بين (٧,١٣ - ١٠,٦٠%). اما قطاع الزراعة بلغت نسبة العاملين فيه (١٠,١٧%) من مجموع القوى العاملة الريفية .

وعلى الرغم من تقارب نسبة العاملين في الانشطة غير الزراعية في الوحدات الادارية، الا ان اعلى حد لها يظهر في قضاء البصرة، لاذ تبلغ نسبة هؤلاء (٩٢,٢٩%). يليه قضاء القرنة (٩١,٣٢%) ثم قضاء المدينة (٩١,٢٨%). وتنخفض قليلا في قضائي ابي الخصيب، وشط العرب، فتبلغ (٨٦,٦٠%) و(٨٧,٦٤%) لكل منهما على التوالي . وتعتمد نسبة هؤلاء في كل وحدة ادارية على مقدار ما توفره الانشطة غير الزراعية من فرص عمل سواء في مناطق سكناهم او في المراكز الحضرية القريبة تستطيع ان تستقطب الايدي العاملة، وحجم المشكلات التي تواجه الزراعة في البساتين ويمكن تقسيم العاملين خارج القطاع الزراعي على اساس محل للسكن ومكان العمل الى مجموعتين :-

المجموعة الاولى - وتضم القوى العاملة التي ظلت تعمل في المناطق الريفية في الانشطة غير الزراعية مثل البناء والتشييد، والنقل والمواصلات، والتجارة، وغيرها. فهي اذن تقدم خدماتها لسكان هذه المناطق. ويشكل افراد هذه المجموعة (٦٠,٤٧%) من مجموع القوة العاملة غير الزراعية .

المجموعة الثانية - وتضم القوى العاملة التي تعمل خارج المناطق الريفية وتبلغ نسبتهم (٣٩,٥٣%)، ولم يحملهم العمل في خارج المناطق الريفية على تغيير

محل سكناهم بل بقي في الريف وساعدهم على ذلك التطور الحاصل في مستوى الخدمات المقدمة لسكان الريف من الخدمات الصحية والتعليمية، الى مد شبكات الكهرباء والماء، وإنشاء الطرق للريفية، وتوفير وسائل النقل التي سهلت على الفرد الريفي الوصول الى محل عمله في المراكز الحضرية بالوقت المناسب، اضافة الى ذلك اقامت بعض المؤسسات الصناعية، والخدمية في المناطق الريفية او بالقرب منها مثل معمل الاسمدة في ابي الخصيب، ومعمل الورق في ناحية الدير، ومن جانب اخر قلة السكن وارتفاع ايجاراتها في المراكز الحضرية على اثر زيادة الكثافة السكانية فيها او هربا من جو المدينة وضوضاءها. ان كل ذلك عمل على ابقاء سكن الريفي في قرينه دون ان يفكر في هجرتها. فمن دراسة بالعينة أجريت لـ (٢٣٠) عاملا في مدينة البصرة ظهر ان (٨٣,٦٤%) منهم مازالوا يسكنون الريف و(١٦,٣٦%) منهم قد غيروا مساكنهم على اثر حصولهم على عمل في المدينة المذكورة^(١).

العوامل المؤثرة في انخفاض الميل للعمل الزراعي

يقف وراء ظاهرة انخفاض الميل للعمل للزراعي في بساتين النخيل في محافظة البصرة عوامل عديدة تم استقصاؤها من استمارة الاستبيان ورتبت بالتسلسل حسب اهميتها النسبية على النحو التالي :-

- ١- قلة الدخل الزراعي .
- ٢- توفر فرص العمل والحصول على دخل ثابت ومضمون .

٣- تطور النقل .

٤- التعليم .

٥- قلة الخبرة في العمل الزراعي .

٦- صغر الحيازة الزراعية .

٧- عدم حيازة ارض زراعية .

٨- نظرة المجتمع للعمل الزراعي .

٩- نقص الحصص المائية .

١٠- ملوحة التربة .

١١- عدم استقرار العلاقات الزراعية في البساتين .

١- قلة الدخل الزراعي :- كانت زراعة النخيل ونتاج التمور في المحافظة

مصدر عمل لاعداد كبيرة من السكان ومورد معيشتهم بصورة مباشرة وغير مباشرة

الفلاحين والملاكين واصحاب المكابس والعاملين فيها والتجار واصحاب وسائل

النقل وغيرهم .

ولما كان النمو في اسعار شراء التمور من المنتجين لا يتناسب والارتفاع

الحاصل في تكاليف أنجاز العمليات الزراعية في البساتين من جهة وعدم مجاراة

الزيادة الحاصلة في اسعار المواد الغذائية، فقد ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد من لحم

الغنم، والدجاج من (٣٩٣)، (٣٩٠) فلساً لكل منهما على التوالي عام ١٩٧٠ (١٠) إلى

(٣)، (١.٦٠) ديناراً عام ١٩٩٠^(١١). بمعدل نمو قدره (١٠,٧%) و (٧,٣%) لكل منهما على التوالي خلال المدة. فانعكس ذلك على قلة المردود المتحقق من إنتاج التمور ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعاملين في هذا القطاع .

ففي ضوء إنتاجية النخلة وأسعار شراء التمور للموسم ١٩٧٥-١٩٧٦ سيكون الإيراد الصافي من التمور لعائلة ذات حيازة ٥ دونماً حوالي (٨٠,٨) دينار، جدول (٣) على اعتبار ان العائلة الفلاحية تقوم بكافة العمليات الزراعية دون الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية، ولم تستثمر أرض البستان بزراعة محاصيل أخرى. وبذلك يكون دخلها الشهري على اعتبار موسم العمل في البستان ٦ أشهر هو (١٣,٥) دينار. وهذا الاجر يقل عن الحد الأدنى لاجر العامل غير الماهر البالغ (٢٧) دينار^(١٢).

ان هذا الدخل المنخفض لا يسمح للعائلة بمزيد من الاهتمام بزراعة النخيل وإنتاج التمور طالما انه لا يصد المتطلبات المعيشية، فعلى اثر ذلك تركت أعداد كبيرة من العاملين في هذا القطاع العمل فيه والانخراط في الأعمال الأخرى .

٢- توفر فرص العمل والحصول على دخل ثابت ومضمون :- تمثل محافظة

البصرة أحد أهم مواقع العمل الرئيسية في القطر، كونها أحد أكبر قطاب النمو الصناعي الثلاثة (بغداد، البصرة، نينوى) فهي تضم (٦٧٥٢) مؤسسة صناعية مختلفة الأحجام، أي ما يعادل (٧٣,٩%) من مجموع مثيلاتها في القطر البالغة

(١٣٨٤) مؤسسة عام ٢٠٠٢ (١٣).

ان التوسع في إقامة المشاريع الصناعية في المحافظة وما ارتبط بها من توسع في الخدمات المختلفة وفرت فرصا متزايدة للعمل ولكل المهارات لذا جذبت إليها أعداد متزايدة من الأيدي العاملة من لرباب المحافظة والمحافظة الأخرى . ويعكس معدل النمو لأعداد العاملين في الأنشطة غير الزراعية خلال المدة ١٩٧٥-١٩٩٧ والبالغ (٢,٥%) حجم فرص العمل التي وفرتها تلك الأنشطة لأبناء المحافظة بينما لم يتجاوز معدل النمو لأعداد العاملين في الزراعة (٠,٣%) . جدول (٤) .

جدول (٣)

الإيراد المتحقق والصافي من إنتاج التمور لبستان مساحته ٥ دونم حسب

أسعار الموسم ١٩٧٥ / ١٩٧٦

مساحة البستان (دونم)	(١) عدد التخيل المثمر	(٢) النتيجة التخيلة (كغم / نخلة)	(٣) مجموع الإنتاج (طن)	(٤) سعر الطن (دينار)	(٥) الإيراد المتحقق (دينار) ٤٥٣	(٦) التكاليف الاجتماعية (دينار)	الإيراد الصافي (دينار) ٦٠٥
٥	١٧٥	٢٣,٣	٤,١	٣٢	١٣١,٢	٥٠,٤	٨٠,٨

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في المصادر التالية :-

- ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح إعداد النخيل وإنتاج التمور في العراق لسنة ١٩٧٦ ، بغداد ١٩٧٦ ، جدول ١ ، ص ٦ .
- ٢- سمير بلدة جرجيس ، اقتصاديات تسويق التمور في العراق ، البصرة ، مديرية دار الكتب ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٣ .
- ٣- مديرية إحصاء محافظة البصرة ، الإحصاء الزراعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٦ .

٤- تطور النقل :- شهد قطاع النقل في العراق تطوراً كبيراً سواء في أطوال الطرق أو في أعداد وسائل النقل البري خاصة السيارات لاسيما منذ بداية عقد السبعينات من القرن، واحتلت محافظة البصرة مكانة مهمة في هذا المجال، فلم يشرع عام ١٩٨٠ حتى بلغت أطوال الطرق فيها (٨٦٦) كم^(١٤). ازدادت الى (١٣٥٢) كم عام ٢٠٠٠^(١٥). فاصبحت هذه الطرق تمثل محاور النقل بالسيارات سواء ما بين المدن في المحافظة وإقليمها أو ما بين المحافظات والمحافظات الأخرى والدول المجاورة للعراق كالكويت والسعودية وإيران التي تشترك معها المحافظة بحدود برية. وإلى جانب ما شهدته أطوال الطرق من تطور فقد شهدت أعداد السيارات بمختلف أنواعها هي الأخرى تطوراً بارزاً وملموساً.

جدول (٤)

معدل النمو لأعداد العاملين في الزراعة والأنشطة غير

الزراعية في محافظة البصرة للفترة ١٩٥٧ - ١٩٩٧

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين		معدل النمو %
	١٩٥٧	١٩٩٧	
الزراعة	٤١٦٢٦	٤٢١٦٥	٠,٠٣
الأنشطة غير الزراعية	١٣٢٨٧٢	٥٣٣٣٦	٢,٥

المصادر : ١- وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧، بغداد، مطبعة العاتي، ١٩، جدول ١٤ ب، ص ١٠٠-١٠٨
٢- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، بغداد، ٢٠٠١، جدول ٣٤.

فقد ازدادت أعدادها من (١٢٠٤٥) سيارة عام ١٩٧٠^(١٦) إلى (٦٢٩٧١) سيارة عام ٢٠٠٠^(١٧). وبذلك أرتفعت نسبة مائتدمه السيارة الواحدة من اجمالي مساحة المحافظة البالغة (١٩٠٧٠) كم^٢ من (٠,٦) سيارة لكل كيلو متر مربع عام ١٩٧٠ إلى (٣,٣) سيارة لكل كيلومتر مربع عام ٢٠٠٠. ويقف وراء هذا التطور في قطاع النقل الزيادة في عوائد النفط وما رافقها من انتعاش اقتصادي الذي كان له الاثر في رفع المستوى المعاشي للسكان ومن ثم زيادة للطلب على استخدام السيارة .

ساعد التطور في قطاع العمل على أنعاش الرحلة للعمل من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية ، كما ان لتحسن النقل زادت المسافة التي يقطعها العمال يوميا ، فقد يقطع البعض منهم مسافة تتراوح بين (٢٥-٤٠) كم ذهابا وأيابا مثل العاملين في المؤسسات الصناعية والموانئ في خور الزبير، وأم قصر، وتستغرق هذه الرحلة حوالي ساعة أو أكثر .

وعلى الرغم من أن جميع المراكز الحضرية في المحافظة تمثل مواقع مهمة للعمل تبقى مدينة البصرة اهم تلك المواقع، حيث أنها تتضمن أعلى تركيز لمؤسسات العمل المختلفة صناعية، تجارية مخدمية بانواعها الخاصة والعامة لذلك تجتذب إليها نسبة عالية من رحلات العمل وتشهد أعلى كثافة سكانية خلال ساعات النهار .

٥- التعليم :- أن للتعليم أثر في إعادة هيكلة القوى العاملة الريفية من خلال أبعاد عدد من أبناء الريف العمل الزراعي، وكلما أرتفع المستوى التعليمي ومن ثم

العلمي للفرد توفرت أمامه المزيد من فرص العمل وبما يتناسب مع رغبته ومؤهلاته العلمية. شهد قطاع التعليم في المحافظة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تقدماً كبيراً ولموسم سواء في أعداد المدارس أو التلاميذ والطلبة. وتنعكس بيانات الجدول (٥) هذه الحقيقة، إذ يتبين منه أن عدد المدارس بمختلف مراحلها قد ازداد من (٤٨٨) مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ إلى (٩٤٢) مدرسة خلال العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١)، وبمعدل نمو سنوي قدره (٢,٢ %)، ورافق الزيادة في أعداد المدارس زيادة في أعداد التلاميذ والطلبة من (١٣١٧١٠) طالب وطالبة إلى (٣٨٧٠٣٥) طالب وطالبة خلال المدة ذاتها وبمعدل نمو سنوي قدره (٣,٦ %).

جاء هذا التطور في قطاع التعليم على أثر الاجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا المجال، فاصدرت العديد من التشريعات منها قانون محو الامية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨^(١٨).

كما اصدرت الدولة قراراتين أولهما جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وثانيهما اعتبر التعليم بكل مرحلة مجانياً . ويهدف الوقوف على معرفة اتجاهات أبناء الريف للعمل الزراعي في البساتين او لغيره، تم اختيار عينة عشوائية شملت (٢٤٠) طالباً موزعين على (١٠) مدارس من التعليم الثانوي ووجهت اليهم مجموعة من الاسئلة حول اتجاهاتهم. وأظهرت نتائج هذا المسح أن (٨٩,١٧ %) من الطلبة المشمولين

بالعينة لا يرغبون بالعمل الزراعي وإنما بمواصلة التعليم والحصول على فرصة عمل بعد التخرج .

جدول (٥)

أعداد المدارس والطلبة في محافظة البصرة للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠

السنة الدراسية	١٩٧٠-١٩٧١		٢٠٠٠-٢٠٠١		معدل النمو (%)	
	عدد المدارس	عدد التلاميذ والطلبة	عدد المدارس	عدد التلاميذ والطلبة	عدد المدارس	عدد التلاميذ والطلبة
رياض الأطفال	١٣	١٤٩٨	٥٧	٦١٥٤	٥,١	٤,٨
التعليم الابتدائي	٣٥٤	١٠.٢٦٠	٥٦٨	٢٧٢٩٨٥	١,٦	٣,٣
التعليم الثانوي	١١٧	٥	٢٨٦	٩٥٨٢١	٢,٨	٤,٣
التعليم المهني	٤	٢٧١١٨	١٦	٦٤٧٩	٤,٧	٩,٠
معاهد أعداد المعلمين والمعلمات		٤٨٩	١٠	٣٦٦٤		
المعاهد المركزية لأعداد المعلمين والمعلمات			٥	١٩٣٢		

المصدر ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧١ ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٥١٥ - ٥٤٣ .

٢- هيئة التخطيط ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠١ ، بغداد ، مطبعة الجهاز ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠٣ - ٣٢١ .

٥- قلة الخبرة في العمل الزراعي ومشقته :- أن مزاولة العمل الزراعي في

البساتين لم يأخذ بالأساليب التكنيكية الحديثة التي أستفاد منها الزراعة خارجها فظل الانتاج يعتمد على الجهد العضلي في جميع مراحله ، فالمسحاة هي الآلة المستعملة في الحراثة وتطهير القنوات الاروائية الداخلية لعدم امكانية استخدام الماكينة . أما ارتفاع النخلة فما زال يتم بواسطة المرقاة (الفروند) ، على الرغم من دعوة البعض

استخدام الماكينة في هذا المجال، إلا أن هذا الأمر يتطلب إعادة تنظيم البساتين وهذا أمرا صعبا. إن كل ذلك يجعل العمل في البساتين مرهقا خاصة بالنسبة للاحداث وكبار السن الذين يشاركون في بعض مراحل العملية الانتاجية .

كما يتطلب تنفيذ بعض العمليات الزراعية خبرة ومهارة خاصة وهذه الخبرة يحصل عليها الفرد من الممارسة. الآن غالبية أبناء الريف لم يظهرو رغبة في تعلم اداء مثل تلك العمليات. وتتجلى قلة الخبرة بشكل واقع في العمليات الموجهة لخدمة قمة النخلة المتمثلة بالتلقيح والتفريد والتدلية والجلي إضافة الى عمليات التكريب اذ تتطلب هذه العمليات ارتفاع النخلة، ولا تتوفر هذه الخبرة الا عند بعض الاشخاص وقد تقدم العمر ببعضهم. لذلك لا تتجاوز نسبة القادرين على اداء تلك العمليات ١٣,٢٤% ١٤,٦٨% ٢٠,١١% ٢٥,٣٤% ٣,٠٤% ، لكل منها على التوالي من مجموع القوى العاملة المشمولة بالعينة .

ومن العمليات الاخرى التي تتخفف فيها نسبة القادرين على اداها هي قلع الفسائل وغرسها (٦,١٧%) ويرتبط انخفاض هذه النسبة الى حاجة هذه العملية الى خبرة خاصة تكمن في المحافظة على سلامة ما يعرف (بالقطامة) وهي موقع اتصال الفسيل بالام عند عملية الفصل والذي يتوقف عليها نجاح أنبات الفسيل بعد غرسه .

٦- صيفر الحيازة الزراعية :- ساهمت العديد من العوامل كتنظام الارث وحبس (توقيف) جزء من الارض في ايجاد عدد ليس بالقليل من الحيازات الصغيرة التي

نقل مساحة الواحدة منها عن الدونم وهذه المساحة دون الحد الاقتصادي الذي يحقق دخلاً مقبولاً لحائزيها أو العاملين فيها. خاصة في ظروف انخفاض الإنتاجية للنخلة والأرض معاً. فقد أشارت إحدى الدراسات إلا أن الأيراد الصافي للدونم الواحد المزروع بالنخيل فقط وحسب أسعار شراء التمور لموسم ١٩٧٧/ ١٩٧٨ بلغ ٢٢,٩ دينار^(١٩). وهو أيراد قليل لا يتناسب مع الارتفاع في مستويات المعيشة. أن كل ذلك يدفع بعض أفراد العوائل الريفية الحائزة لمثل هذه الحيازات إلى هجرة العمل الزراعي إلى القطاعات غير الزراعية أو يجمعون بين مزاوله الزراعة في حيازاتهم أو خارجها وعمل إضافي آخر.

٧- عدم حيازة أرض زراعية :- عند تتبع تاريخ الأراضي الزراعية في القسم الشرقي من محافظة البصرة نجد أن معظم تلك الأراضي آلت إلى بعض الأفراد وعبر طرق مختلفة كالشراء أو تنازل السلطة آنذاك عن بعض الأراضي مقابل الخدمات التي يقدمها هؤلاء للدولة^(٢٠). فقد سيطر آل النقيب على قسم من الأراضي الزراعية في قضاء أبي الخصيب وناحية الدبر، وآل باش أعيان الذين سيطروا على منطقة الصالحية في قضاء شط العرب وآل السعدون الذين يملكون أراضي كوت الخليفة وكوت بندر في قضاء الفاو^(٢١).

كما أن الرغبة في استثمار رؤوس الأموال في شراء الأراضي الزراعية دفعت العديد من سكان المدن ذوي الدخل المرتفعة إلى الإسراع في شراء لبساتين.

أما رغبة منهم في زيادة سعر الأرض بعد تعميرها أو السكن فيها والابتعاد عن جو المدن خاصة بعد تطور قطاع النقل الذي أدى إلى ارتفاع حاجز للمسافات مابين محل للسكن ومناطق العمل وبالمقابل ظلت النسبة العظمى من أبناء الريف لا تملك من الأراضي الزراعية شيئاً، فلم يجدوا هؤلاء أمامهم أما العمل في بساتين الغير أو البحث عن عمل آخر يوفر لهم سبل العيش سواء في مناطق سكنهم أو في المدن. وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن (٧٨,١٣ %) من الأسر في القرى المشمولة بالعينة ليس بحوزتها أراضي زراعية .

٨- نظرة المجتمع للعمل الزراعي :- مازال العديد من أبناء الريف محملين بتركة من الأفكار والاتجاهات السلبية تجاه العمل الزراعي، فهم يعتقدون أن العمل الزراعي لايليق بهم خاصة المتعلمين منهم وأن العمل في هذا القطاع يعني عدم حصولهم على المكانة والتقدير من الآخرين وأن مستقبلهم الجيد هو العمل في مهن أخرى .

٩- نقص الحصص المائية :- على الرغم من أن لأشجار النخيل المقدرة على تحمل الجفاف والبقاء مدة طويلة بدون ري لمقدرتها على مد جذورها الى عمق يتراوح بين (٣ - ١٢) م^(٢٢)، والوصول إلى الماء الأرضي. إلا أن ذلك يكون على حساب حاصلها من حيث الكمية والتنوعية، لذلك يلزم توفر كميات كبيرة من المياه للنخلة، وأن تكون التربة حول منطقة الجذور رطبة دائماً للحصول على أقصى نمو وإنتاج

للثمار. وتتفوق النخيل على بقية المحاصيل الأخرى في مقدار احتياجها للمائي الذي يقدر بـ (٨١٢٥) م^٣/يوم^(٢٣). ويعود ذلك الى حاجتها للمياه طول العام وبالاخص في أشهر الربيع قبل التزهير وأشهر الصيف قبل نضوج الثمار من جهة وكبر حجمها من جهة الأخرى .

يعتمد ري بساتين النخيل في المحافظة على المياه الجارية في أنهار دجلة والفرات وشط العرب والجداول المتفرعة منها. ويعد النهر الاخير أهم الانهار الثلاثة في هذا المجال، إذ تقع على جانبيه أكثر من (٨٢,٢١%) من مجموع مساحة بساتين النخيل في المحافظة .

يعتمد النظام الهيدرولوجي لشط العرب بصورة أساسية على هيدرولوجية روافده الرئيسية دجلة والفرات والكارون إضافة الى مياه الخليج العربي التي تختلط مع مياهه خلال حالة المد التي تحدث مرتين في اليوم لذلك فإن أي عجز في مياه الانهار الثلاثة المذكورة سوف يؤثر سلبا على تصريف شط العرب. فعلى اثر المشاريع الإروائية والخرنية التي نفذت على تلك الانهار قلت تصاريقها وبالتالي قلت المياه الواردة الى شط العرب. فقد قامت السلطات الإيرانية بتحويل أكثر من ٩٠% من مياه نهر الكارون عن مصبه في شط العرب باتجاه قناة بهمشير وأنشاء العديد من السدود والخزانات عليه والروافد المغذية له مثل سد وخزان الدز وزيانده رود الاحواز التي تبلغ طاقته التصميمية (٦) مليار م^٣/س^(٢٤). وعلى أثر ذلك أنخفضت كمية

المياه التي يضيفها الكارون إلى شط العرب حتى بلغت نهاية عام ١٩٨٥ (٥٠) م^٣/ثا^{٢٥} ولا تمثل هذه الكمية سوى (١٠,٧%) من متوسط تصريفه عام ١٩٧٩ والبالغ (٤٦٦,٢) م^٣/ثا^{٢١} .

انعكست التصارييف الواطئ لشط العرب في السنوات الأخيرة على مناسيب المياه فيه، إذ بلغ متوسط أعلى منسوب للمياه في الشط في محطة المعقل (٠,٩٦) م خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٠)^(٢٧). وهو أقل مما كان عليه خلال المدة (١٩٣٣-١٩٧٩) والبالغ (٢,٠٨) م^(٢٨).

لقد أدى انخفاض مناسيب المياه في شط العرب إلى قلة المياه الواصلة إلى مصاحات واسعة من البساتين خاصة الواقعة في مناطق الذنائب وبالذات التي أهملت قنواتها الداخلية فارتفعت مستويات فيعائها نتيجة تراكم الرواسب . وعلى اثر عدم حصول بساتين تلك المناطق على الحصة المائية الكافية فالحق المضرر بأشجار النخيل فتركها أصحابها واتجهوا للعمل خارج القطاع الزراعي .

١٠- ملوحة التربة :- تعاني بساتين النخيل في محافظة البصرة كغيرها من الأراضي الزراعية ضمن السهل الرسوبي بدرجات متفاوتة من تملح تربتها وهي تتراوح في قيمها بين (٤,١٧ - ١٧,٣٢ ملليموز/سم)^(٢٩). ويرتبط هذا التفاوت بموقع البساتين من مصادر مياه الري الرئيسة والجداول المتفرعة منها التي تشكل ميازل طبيعية في الوقت ذاته ومقدار العناية التي يلقاها خاصة بنظام الري والبزل الذي

يعتمد على وجود شبكة من القنوات المختلفة في قياساتها والتي تؤدي غرضين في آن واحد هما الري والبزل . وقد حرص ملاك البساتين آنذاك على استمرار عمل تلك القنوات بكفاءة عالية من خلال التطهير والتنظيف المستمرين . ولكن الإهمال الذي إصابه الشبكة الدخلية في غالبية البساتين خاصة الواقعة في منطقة الذنائب أدى إلى تراكم الرواسب في قيعان القنوات ونمو النباتات في قيعانها وبالتالي انخفضت كفاءة عملها في بزل الأراضي، فأخذت الأملاح تتراكم في التربة .

وقد أدى تفاقم هذه المشكلة إلى خروج مساحات ليست بالقليلة من بساتين النخيل في المحافظة من نطاق الاستثمار . ويعكس تقلص المساحات التي تشغلها أشجار النخيل هذه الحقيقة فقد تقلصت هذه المساحة من (٢٢٢,٧٠٠) دونم في الموسم ١٩٥٢/١٩٥٣ إلى (٢٢٢,٧٠٠) دونم عام ١٩٥٣ إلى (١٣٠,٠٠٠) دونما عام ١٩٨٠^(٣٠).

على أثر توقف نظام البزل وتراكم الأملاح فيها. إذ يبلغ معدل ملوحة التربة في بعض هذه المناطق ٢١,٣٠ ملليموز/سم^(٣١). ولم يجد أصحاب هذه البساتين والعاملين فيها سوى هجرتها إلى المدن أو المناطق الريفية القريبة ليستمر بعضهم في العمل الزراعي أو العمل خارج القطاع الزراعي .

١١- عدم استقرار العلاقات الزراعية في البساتين :- ترك تنظيم العلاقة الزراعية في البساتين قبل تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠

للعرف والتقاليد وكثيرا ما كانت تخدم مصالح المالك لتبرر استغلاله للفلاح. لذا أولى المشرع العراقي من خلال القانون المذكور العلاقات الزراعية أهمية خاصة، لقد نظم القانون العلاقات الزراعية في الباب الثالث بين ذوي العلاقة وهم الفلاح والمغارس والمالك وذلك بتحديد واجبات وحقوق كل طرف من الأطراف بطريقة عادلة من خلال إعطاء حصة مناسبة لكل عامل من عوامل الإنتاج .

وعلى الرغم من المزايا التي أوردها القانون في مجال تنظيم العلاقات للزراعية الا انه فرض على الفلاح أعمالا فوق طاقته، وعدم أخذه بالاعراف الجارية في بساتين البصرة، ظلت العلاقة بين المالك والفلاح والمغارس يشوبها نوع من الارباك. مما دفع المجلس الزراعي الاعلى في المحافظة في عام ١٩٧٢ الى معالجة ذلك من خلال تحديد النسب المئوية من العائد لكل التزام من الالتزامات^(٣٧).

الا ان هذه المحاولة لم تضع حلا خلال كل طرف من أطراف العلاقة الزراعية بالقيام بواجباته. فاحجم الكثير من الملاكين عن مساعدة الفلاحين وهجروا أراضيهم دون الاهتمام بها، وعندما وجد الفلاحون أنفسهم دون مساعدة هجروا العمل الزراعي والانخراط في أعمال اخرى أكثر واضمن دخلا .

وبهدف تحديد طبيعة الترابطات وقوتها بين هذه المتغيرات وظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (person) وقد دونت نتائج اعتماد هذه التقنية في الجدول (٦) .

يلاحظ من الجدول (٤) مايلي :

١- أن جميع معاملات الارتباط فيما بين ظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل والمتغيرات المعتمدة والبالغ عددها (١١) متغير كانت موجبة .

٢- أختلاف معاملات الارتباط بين معامل موجب قوي، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين ظاهرة الميل للعمل الزراعي وقلة الدخل الزراعي، وتوفر فرص العمل والحصول على دخل ثابت، ومضمون وتطور النقل الذي شكل أقوى علاقة ارتباطية بلغت (٠,٩٨)، (٠,٩٧)، (٠,٩٦) لكل منها على التوالي. وتؤكد هذه النتيجة على أن قلة الدخل المتأتي من زراعة النخيل وأنتاج التمور وفرص العمل الكثيرة التي وفرتها الأنشطة الاقتصادية الأخرى وضمان الدخل المتأتي منها، إضافة الى تطور قطاع النقل الذي سهل من رحلة العمل كانت الاسباب الرئيسة وراء ترك نسبة كبيرة من القوى العاملة الريفية العمل في قطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور .

سجلت العلاقة بين ظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في البساتين وستة متغيرات وهي مواصلة التعليم للحصول على فرصة عمل بعد التخرج، وقلة الخبرة في العمل الزراعي، وصغر حيازة الأرض، وعدم حيازة أرض زراعية، وفطرة المجتمع للعمل الزراعي، ونقص الحصص المائية تراوحت بين (٠,٩٤ - ٠,٨٣). علاقة ارتباطية متوسطة، بينما سجلت العلاقة بين ظاهرة انخفاض الميل

للعمل الزراعي وتأثر تربة البستان بالملوحة، وعدم استقرار العلاقات الزراعية في البساتين أضعف علاقة ارتباطية بلغت (٠,٦٨) ، (٠,٦٧) لكل منها على التوالي .

جدول (٦)

معاملات الارتباط بين انخفاض الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل في

محافظة البصرة ومجموعة من المتغيرات

المتغيرات	معامل الارتباط
قلة النخل الزراعي	٠,٩٨
توفر فرص العمل والحصول على دخل ثابت ومضمون	٠,٩٧
تطور النقل	٠,٩٦
التعليم	٠,٩٤
قلة الخبرة في العمل الزراعي ومشقته	٠,٩٣
صغر الحيازة الزراعية	٠,٨٨
عدم حيازة أرض زراعية	٠,٨٦
نضرة المجتمع للعمل الزراعي	٠,٨٤
نقص الحصص المائية	٠,٨٣
ملوحة التربة	٠,٦٨
عدم استقرار العلاقات الزراعية في البساتين	٠,٦٧

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج المسح الميداني

أثر انخفاض الميل للعمل الزراعي في مستوى أداء العمليات الزراعية

أن قلة المعروض من الأيدي العاملة في زراعة النخيل وإنتاج التمور من جهة وعدم استخدام الماكينة في إنجاز العمليات الزراعية لأسباب تتعلق بطبيعة تنظيم البساتين في محافظة البصرة والتي تختلف إلى حد كبير عن مناطق زراعة النخيل

في القطر من جهة أخرى دفعت بأجور العاملين في هذا القطاع إلى الارتفاع لكي
تساير الارتفاع في مستويات المعيشة وكان من نتائج ذلك أن ارتفعت تكاليف أنجاز
العمليات الزراعية وتعكس لنا معطيات الجدول (٧) هذه الحقيقة .

ويلاحظ من الجدول (٧) أن معدل النمو في تكاليف أنجاز عمليات
الحراثة وتطهير القنوات الداخلية والتكريب بلغ (٨.٥%)، (٨.١%)، (٥.١%)
لكل منها على التوالي. وفي الوقت الذي تتضاعف فيه تكاليف أنجاز العمليات
للزراعية التي تتطلبها زراعة النخيل وإنتاج التمور ظل الدخل المتأتي منها قليلا
بسبب النمو البطيء في أسعار شراء التمور. أن هذا لم يخلق الحافز لدى مالكي
البساتين للعناية بالنخيل القائم وتحسين إنتاج التمور وزراعة نخيل جديد فقد أشارت
أحدى الدراسات إلى أن نسبة تعويض النخيل في بساتين محافظة البصرة لم تتجاوز
(٤%) من مجموع النخيل المتقدم في العمر (٣٣) .

وكان من نتائج ذلك أن ترك العديد من مالكي البساتين وحائزيها أغلب
العمليات الزراعية التي كانت متعارفة وتعكس لنا معطيات الجدول (٨) هذه الحقيقة
ويتبين منه أن نسبة البساتين التي يؤدي مالكوها أو حائزوها عمليات حراثة الأرض
ذات المستويات الثلاثة، وتطهير القنوات الروائية الداخلية (الأصابع والابواب)،
والتكريب وتعويض النخيل المتقدم بالعمر (الآخلاف) لم تزد عن (٥.٣٨% ،
١٤.٩٠% ، ٧.٦٤% ، ٣.٨٦%) لكل منها على التوالي. أما العمليات الموجهة

لقمة النخلة (التلقيح، التفريد، التتدية، الجني) فهي اوفر حظا من سابقتها في مستوى أدائها الذي بلغ (٨٠,٤٢ % ، ٧٤,٩٤ % ، ٤٣,٩٦ % ، ٧٩,٨٢ %) لكل منها على التوالي ويربط أداء هذه العمليات بإنتاجية النخلة ، فقد يهمل بعض النخيل دون تلقيح وما يتبعها من عمليات اذا ما وجد أن إنتاجيتها قليلة .

جدول (٧)

معدل النمو في تكاليف أنجاز بعض العمليات الزراعية في بساتين النخيل في
محافظة البصرة لسنتي ١٩٧٠ و ٢٠٠٦ . (بالاسعار الثابتة)

العملية الزراعية	وحدة القياس	التكاليف (دينار)		
		١٩٧٠	٢٠٠٦	معدل النمو (%)
حراثة كسور	بشتكة	٣	٢٣	٥,٨
تطهير القنوات الاروانية الداخلية	م ٣,٥	٠,٥	٨	٨,٠١
التكريب	١٠٠٠ كربة	١	٦	٥,١

المصدر : الدراسة الميدانية

* : تم تحويل الاسعار الجارية الى اسعار ثابتة وفق المعادلة التالية : -

$$\frac{\text{السعر الجاري}}{\text{الاسعار الثابتة}} = \frac{\text{الرقم القياسي}}{\text{سنة الاساس ١٩٧٠}}$$

انظر :-

عبد الحسين زيني ، الارقام القياسية ، بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٨ ، ص ٧ .
محمد حسين باقر ، وعبد الحميد البلداوي ، الاحصاء للمخططين والباحثين ، بغداد ، مطبعة الجاحظ ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٩ .

وكان من نتائج ترك العمليات الزراعية أخذ الإهمال يعترى كل مكونات البساتين فقد انخفضت الطاقة الاستيعابية في الجزء الأكبر من القنوات الاروائية الداخلية نتيجة تراكم الرواسب في قيعانها ونمو النباتات فيها، والخطر من ذلك أن اقتربت قيعان البعض منها خاصة الواقعة في مناطق الذئاب الى مستوى ارض البستان مما جعل دخول مياه المد فيها أمرا صعبا، كما قلل إهمال تطهير قنوات الشبكة الاروائية من أهميتها في البزل. كما ارتفعت نسبة النخيل المتقدم في العمر على اثر تكتني مستوى اداء عملية الاخلاص .

وهكذا فقد لحق بالعديد من البساتين الإهمال باستثناء بعض البساتين التي آلت الى نوي الدخول المرتفعة والتي ساعدت امكانياتهم المالية الجيدة على العناية بها وتجلت مظاهر هذه العناية في حراثة الارض وتطهير القنوات الاروائية وغرسها بفسائل النخيل وخاصة من الاصناف الجيدة كالبرحي والبريم والفنطار وغيرها اضافة الى أشجار الفاكهة ونباتات الزينة أو أخذ بعضها السكن حيث بنيت فيها البيوت الفخمة .

جدول (٨)

مستوى أداء العمليات الزراعية في بساتين النخيل في محافظة البصرة عام ٢٠٠٦

مستوى الأداء (%)						العمليات الزراعية
المعدل	قضاء المدينة	قضاء القونة	قضاء شط العرب	قضاء ابى الخصيب	قضاء البصرة	
٥,٣٨	١,٨	٢,١	٥,٩	٦,٣	٥,٨	الحراثة (كسور، نشور، ثيابة)
١٤,٩	—	—	١٥,٤	١٨,٩	١٠,٤	تطهير القنوات الاروانية الداخلية
٧,٦٤	٣,٥	٦,٤	٩,١	١١,٦	٧,٦	التكريب
٨٠,٤٢	٧٨,٦	٧٩,٣	٨٠,٧	٨٤,٢	٧٩,٣	التلقيح
٧٤,٩٤	٧٥,٣	٧٢,٣	٧٧,٤	٧٨,١	٧١,٦	التفريد
٤٣,٩٦	١٧,٣	٢٠,١	٦٢,٨	٦٣,٤	٥٦,٢	التقليم
٧٩,٨٢	٧٨,٢	٧٨,٦	٧٩,٦	٨٣,٦	٧٩,١	الجنى
٣,٨٦	٢,١	٣,٦	٤,٩	٥,٣	٣,٤	الاخلاف

الدراسة الميدانية

النتائج

في ختام هذه الدراسة يمكن التوصل الى النتائج التالية :-

- ١- قامت هذه البساتين في محافظة البصرة منذ نشأتها على أساس الاستخدام الكثيف لعنصر العمل، وذلك لتعدد العمليات الزراعية التي تتطلبها زراعة النخيل وأنتاج التمور سواء ما يتعلق منها بارض البستان كالحراثة والتسميد وتطهير القنوات الاروائية، او العمليات الموجهة لخدمة النخلة ذاتها ابتداءاً من التلقيح وحتى جني التمور وجمعها ومن ثم تسويقها، إضافة الى ضالة استخدام الماكينة ، لذلك فان قلة المعروض من عنصر العمل القادر على اداء العمليات الزراعية أثر سلباً على مستوى اداء تلك العمليات
- ٢- اعاد التوسع الصناعي في محافظة البصرة وما رافقه من توسع في الخدمات المختلفة هيكلية القوة العاملة في الريف، فلم تعد الزراعة الحرفة الرئيسية لسكان الريف، بل توزعوا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة
- ٣- لم يبدي أبناء الفلاحين الرغبة في تعلم مهنة الأباء والعمل في البساتين بل فضل البعض منهم مواصلة تحصيلهم الدراسي والحصول على فرصة عمل في دوائر الدولة بعد التخرج ، أما البعض الآخر وجد ان العمل خارج القطاع الزراعي يحقق لهم دخول مضمونة ومجزية

٤- أن ترك أمر متابعة وإدارة العديد من البساتين الى بعض الأشخاص على اثر غياب مالكيها بعد للتحويلات السياسية التي شهدها القطر منذ عام ١٩٥٨ والتي كان ابرزها صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ فتحول نوع الاستثمار الزراعي في تلك البساتين من النوع الطويل الاجل الذي يقوم على زراعة النخيل و انتاج التمور الى القصير الأجل الذي يقوم على زراعة المحاصيل الوقتية لاسيما للخضروات، وكان من نتائج ذلك ان اصبحت العمليات الزراعية موجهة لخدمة هذا النوع من الاستثمار، فأخذت عملية الحراثة تقتصر على المستوى الأخير (الثيارة) ، فهو اقل كلفة ، وكثير ما يحصل انجاز هذا النوع من الحراثة بشكل انفرادي من قبل الفلاح او احد افراد عائلته وليس من قبل مجموعة (جوقة) اضافة الى ذلك فان الحراثة لم تشمل جميع مساحة البستان ولما حددت بالمساحة التي ينوي الفلاح زراعتها بالخضروات. وهكذا تركت العناية بالنخيل وما تتطلبه من عمليات زراعية متعددة .

٥- آلت العديد من البساتين إلى نوي الدخول المرتفعة من أبناء المدن، بينما لم تسمح الإمكانيات المالية لغالبية أبناء الريف شراء تلك الأراضي التي أخذت أسعارها بالارتفاع، فلم يجدوا بعد ذلك أما العمل في مثل تلك البساتين او البحث عن عمل آخر يوفر لهم سبل العيش سواء في مناطق مكناهم او في المدن .

الهوامش

- ١- جليل محمد سعيد القره غولي، دور وإهمية العنصر البشري في التنمية، مجلة الصناعات الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، العددان ١ و ٢، السنة الثالثة، ١٩٨٢، ص ٩٥، ٩٦.
- ٢- مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم النخيل، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- ٣- عبدالوهاب النباغ، النخيل والتمور في العراق، تحليل جغرافي لزراعة النخيل وإنتاج التمور وصناعاتها وتجاريتها، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٩، ص ٨٦.
- ٤- مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم النخيل بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٧.
- ٥- عدنان عداد العكيلي، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٩٧، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٧٠.
- ٦- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة البصرة)، ٢٠٠٠، ص ٧٥.
- ٧- عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، القاهرة، مطبعة أطلس، ١٩٨٠، ص ٢٢٥.
- ٨- صادق مهدي سعيد، العمل وتشغيل العمال والسكان من القوى العاملة، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٤، ص ٢٢٩.
- ٩- عينة تم اختيارها من قبل الباحث من العاملين في مدينة البصرة بتاريخ ٤-٥-٢٠٠٧ / ٧ / ١.
- ١٠- هاشم علوان السامرائي، وعثمان حسين السعدي، العوامل المؤثرة في اسعار اللحوم الحمراء في العراق ١٩٧٠-١٩٨٤، مجلة تنمية الرافدين، المجلد الثاني عشر، العدد ٢٩، الموصل، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠، ص ٣٦٢ و ٣٦٨.
- ١١- مقابلة شخصية مع عدد من الجزائريين ووكلاء بيع النجاج في محافظة البصرة في ٢٠٠٦.
- ١٢- وزارة التجارة، مجلس تنظيم التجارة، الجهاز المركزي للاسعار، أسعار شراء التمور من مزارعي البساتين، بغداد، مطبعة الجهاز، ١٩٧٨، ص ٦.

- ١٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣.
- ١٤- أسعد عباس هندي الاسدي، النقل بالسيارات على الطرق الخارجية في محافظة البصرة، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٢٠.
- ١٥- مديرية الطرق والجسور في محافظة البصرة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- ١٦- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٠، بغداد، مطبعة دائرة الطباعة، ١٩٧١، ص ٢٥١.
- ١٧- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠١، بغداد، مطبعة الجهاز، ٢٠٠٢، ص ٢٦٥.
- ١٨- اسماعيل لازم الهاشمي، محو الأمية والانتاج الزراعي في الدول النامية، مجلة دراسات الأجيال، العدد ١، السنة السابعة، بغداد، مطبعة المريد، ١٩٨٧، ص ٩٧.
- ١٩- سعد طه علام، واخزون، دراسة تحليلية لاقتصاديات التمور واسعارها في العراق، البصرة، ١٩٧٨، مطبوع بالرونق.
- ٢٠- طالب جاسم الغريب، حيازة الارض الزراعية وطرائق انتقالها في البصرة في اواخر العهد العثماني الى نهاية الانتداب البريطاني، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٩٩٤، ص ٢٥.
- ٢١- سالم معنون المبادر، بستان النخيل في البصرة والملوك الغائبون، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٩، ص ٦.
- ٢٢- حسام علي غالب، النخيل العملي، الكويت، مطابع دار السياسة، ١٩٨٠، ص ٢٣.
- ٢٣- غازي مجيد الكواز، الاحتياجات المائية للمحاصيل المروية، مجلة الثورة الزراعية، العدد ٥٤، السنة السادسة، بغداد، مطابع المؤسسة العراقية للدعاية والطباعة، ١٩٧٩، ص ١٩.
- ٢٤- عصام طالب عبدالمعبود السالم، الامكانيات الزراعية في قضاء الفاو وافاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٨٣.

- ٢٥- محمود بدر علي، تحليل لاثّر العوامل الجغرافية في التباين المكاني لزراعة الطماطة في محافظة البصرة، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٧٦ .
- ٢٦- محمد رمضان محمد، التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء أبي الخصيب، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٣، ص ٨٦ .
- ٢٧- دلود جاسم الربيعي، دراسة هايدرولوجية لشط الغرب، الارض والمعركة، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ١٣٤ .
- ٢٨- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة، قسم للمدلولات المائية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦ .
- ٢٩- نصر عبدالسجاد عبدالحسن الموسوي، التباين المكاني لخصائص ترب محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ٤٠٣-٤١٧ .
- ٣٠- جواد سننل جازع البدران، زراعة النخيل وانتاج التمر في محافظة البصرة للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص ٣١ .
- ٣١- عصام طالب عبدالمعبود السالم، مصدر سابق، ص ١٣٣ .
- ٣٢- نوفل محمد فياض الجبوري، وآخرون، تطور انتاج التمر في العراق، المجلس الزراعي الاعلى، الدراسة رقم ٩/٦، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٤، ص ٧٧ .
- ٣٣- جواد سننل جازع البدران، تحليل جغرافي لظاهرة قلة تعويض النخل غير منتج في محافظة البصرة وطرق معالجتها، مجلة أبحاث البصرة، العدد

المصادر

- ١- امعد عباس هندي الاسدي، النقل بالسيارات على الطرق الخارجية في محافظة البصرة، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠٠١ .

٤- إسماعيل لازم الهاشمي، نحو الأمية والإنتاج الزراعي في الدول النامية،
مجلة دراسات الأجيال، العدد ١، السنة السابعة، بغداد، مطبعة المربد،
١٩٨٧.

٣- جليل محمد سعد القره غولي، دور وأهمية العنصر البشري في التنمية،
مجلة الصناعات الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، العددان ٢ و١،
للسنة الثالثة، ١٩٨٢.

٤- جواد صندل جازع البدران، زراعة النخيل وإنتاج التمور في محافظة
البصرة، للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٨.

٥- جواد صندل جازع البدران، تحليل جغرافي لظاهرة قلة تعويض النخيل غير
المنتج في محافظة البصرة وطرق معالجتها، مجلة أبحاث البصرة، العدد.

٦- حسام علي غالب، النخيل العملي، الكويت، مطابع دار السياسة، ١٩٨٠.

٧- داود جاسم الربيعي، دراسة هيدرولوجية لشط العرب، الأرض والمعركة،
البصرة، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦.

٨- سالم سعنوان الميادر، بمستته النخيل في البصرة والملوك الغائبون، بغداد،
مطبعة الإرشاد، ١٩٧٩.

٩- سعد طه علام، وآخرون، دراسة تحليلية لاقتصاديات التمور، أسعارها في
العراق، البصرة، ١٩٧٨.

١٠- صادق مهدي سعيد، العمل وتشغيل العمال والسكان من القوى العاملة،
بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٤.

١١- طالب جاسم الغريب، حيازة الأرض الزراعية وطرائق انتقالها في البصرة
في أواخر العهد العثماني إلى نهاية الانتداب البريطاني، أطروحة دكتوراه،
جامعة البصرة، ١٩٩٤.

١٢- عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، الظاهرة، مطبعة أطلس،
١٩٨٠.

- ١٢- عبد الوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العراق، تحليل جغرافي لزراعة النخيل وإنتاج التمور وصناعاتها وتجارتها، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٩.
- ١٤- عدنان عناد العكيلي، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة ١٩٧٧-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠١.
- ٥- عصام طالب عبدالمعبود السالم، الإمكانيات الزراعية في قضاء الفاو وأفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠١.
- ١٦- غازي مجيد الكواز، الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية، مجلة الثورة الزراعية العدد ٥٤، السنة السادسة، بغداد، مطابع المؤسسة العراقية للدعاية والطباعة، ١٩٧٩.
- ١٧- مديرية الزراعة محافظة البصرة، قسم النخيل، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- ١٨- مديرية الطرق والجسور في محافظة البصرة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- ١٩- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة قسم المنطولات المائية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.
- ٢٠- محمد رمضان محمد، النخيل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء أبي الخصيب، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٣.
- ٢١- محمود بدر علي، تحليل لاثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني لزراعة الطماطة في محافظة البصرة، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٧.
- ٢٢- نصر عبد السجاد عبد الحسن الموسوي، التباين المكاني لخصائص ترب محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.
- ٢٣- نوفل محمد فياض الجبوري، وآخرون، تطور وإنتاج التمور في العراق، المجلس الزراعي الأعلى، الدراسة رقم ٩/٦، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٤.
- ٢٤- هاشم علوان السامرائي، وعثمان حسين السعدي، العوامل المؤثرة في اسعار اللحوم الحمراء في العراق ١٩٧٠-١٩٨٤، مجلة تنمية الريفين، المجلد الثاني عشر، العدد ٢٩، الموصل، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠.
- ٢٥- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام

٢٠٠١ ، بغداد ، مطبعة الجهاز ، ٢٠٠٢ .

٢٦- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، (محافظة البصرة) ، ٢٠٠٠ .

٢٧- وزارة التجارة، مجلس تنظيم التجارة، الجهاز المركزي للأسعار، أسعار شراء التمور من مزارعي البساتين، بغداد، مطبعة الجهاز، ١٩٧٨ .

٢٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة ٢٠٠٣ .

٢٩- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للمجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٠ ، بغداد، مطبعة دائرة الطباعة، ١٩٧١ .

استمارة استبيان

أن المعلومات الخاصة بهذه الاستمارة هي لإغراض البحث العلمي الموسوم ((ظاهرة انخفاض
الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل في محافظة البصرة))

القضاء

القرية

عدد أفراد الأسرة

هل بحوزة العائلة بستان : نعم

لا

إذا كانت الإجابة نعم ما صنفها :

ملك صرف وقف مجمدة قاصرية إصلاح زراعي

ماهي مساحة البستان :

كم من أفراد العائلة قادر على أداء العمليات الزراعية في أدناه :-
الحراثة

تطوير القنوات الاروائية

التكريب

قلع القسائل وفروعها

التلقيح

التفريد

التدنية

الجنبي

إذا كانت الأرض تعود لتغير فما هي علاقتك بالأرض :-

فلاح مغارس أخرى تذكر

المعلومات الواردة في الجدول خاصة بالعاملين خارج القطاع الزراعي في

الاسرة

الأفراد العاملين في العائلة	الجنس	العمر	التعليم الزراعي	الحرفة التي	مصدر الدخل	المكان الزراعي